

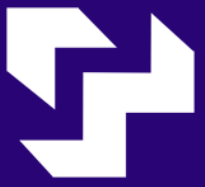
قراءة في كتاب

# تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

طارق لحرش

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية  
كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة القاضي عياض-مراكش.

04 أكتوبر 2026



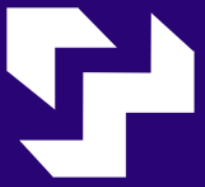
## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

صدر كتاب «تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر» للأستاذين عبد المالك الوزاني (رحمه الله) وعبد الرحيم العلام عن دار النشر أفريقيا الشرق سنة 2024، في حجم يقارب 240 صفحة. يحيل عنوان الكتاب إلى تأطير زمني يمتد من فكر طوماس الأكويني، بما يحمله من تصورات لاهوتية في مطلع القرن الثالث عشر، وصولاً إلى السجلات الفكرية المرتبطة بالبروتستانتية وبدايات تشكّل روح الرأسمالية الحديثة.

تحتضن فصول الكتاب، على الرغم من الهدوء الذي توحى به دفتاه، حركية فكرية مكثفة وسجلاً نظرياً متواصلًا، يزداد عمقاً وحدّة مع توالي التيمات التي عالجها المؤلفان بالتحليل والنقد. تيمات ظلت، عبر اختلاف السياقات الزمنية والمرجعيات الإيديولوجية، في صلب انشغال الفكر السياسي، ولا تزال تشكّل محوراً لإنتاج علمي متجدد إلى يومنا هذا.

تكفل الأستاذ رشيد العلمي الإدريسي بتقديم هذا الكتاب، امتد إلى حدود الصفحة الثالثة والعشرين، بما يجعله مدخلاً لا غنى عنه لفهم العمل في سياقه العام، سواء من حيث الإطار التاريخي، أو من حيث شبكة الأفكار التي ينسجها المؤلفان، ويبرز في هذا التقديم اهتمام خاص برصد حركية تطور الفكر السياسي، باعتباره مساراً لا يخضع لمنطق ثابت أو بنية مغلقة يمكن الركون إليها للكشف المسبق عن دوافع تحولاته أو التنبؤ بمآلاته، ومع ذلك، لا ينفي هذا التصور وجود تراكم معرفي، بل يفترضه ضمناً، انطلاقاً من التسليم بأن المعرفة العلمية نفسها تظل في حالة تشكّل دائم وتطور مستمر.

يحيل النقاش المتعلّق بإمكان تطور العلم في حقل الفكر السياسي، والأدوات التي يتحقق بها هذا التطور من عدمه، إلى المقارنة التي ينسجها مقدم الكتاب بين ما يمكن توصيفه بالفكر السياسي الكلاسيكي والفكر السياسي الحديث. ولا تأتي هذه المقارنة عرضاً، بل تشكّل نتيجة مباشرة للتأطير الزمني الذي يعتمد عليه المؤلفان، والذي يسمح بتتبع تحولات المفاهيم والأنساق الفكرية عبر مراحل تاريخية متميزة، دون افتراض قطيعة حاسمة أو استمرارية



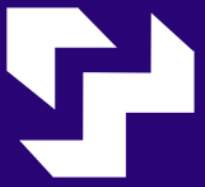
## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

مطلقة بين هذه الحقول، ومن ثمة، لا يغدو الزمن في هذا العمل أداة تحليلية بقدر ما هو إطار وصفي، يُسهم في إبراز دينامية الانتقال وإعادة التشكل داخل الفكر السياسي.

أقر هيجل، في السياق ذاته ضمن مؤلفه «دروس في تاريخ الفلسفة»، بأن مسار التفكر الفلسفي يسير، من حيث منطقته الداخلي، في اتجاه الحرية والتقدم، بوصفهما غاية للتاريخ العقلي للإنسان، غير أن هذا التصور التراكمي للتفكير لا يحظى بإجماع فلسفي؛ إذ يقابله موقف نقدي جذري لدى فريدريك نيتشه، الذي يرى، من زاوية مغايرة، أن الفكر الإنساني قد بلغ ذروة نضجه في أثينا ما قبل سقراط، ووفق هذا المنظور، لا يمثل التاريخ الفلسفي حركة تصاعدية، بل مسارًا انحداريًا، أو في أحسن الأحوال، محاولة لاحقة للاقتراب مما أنجزه الرواد الأوائل، ويمكن اختزال هذا التصور "النيتشوي" في الفكرة القائلة بأن الأوائل قد رموا بالسهم بعيدًا، بينما لا يزال اللاحقون يسعون جاهدين لبلوغ مداه.

تفاديًا للتيه في ثنانيا المادة الغنية التي يزخر بها هذا الكتاب، وما يرافقها من سجلات فكرية متشعبة، واستجابةً لضرورة منهجية صرفة، عمد المؤلفان إلى تقسيم العمل إلى أربعة فصول رئيسية: خُصّص الفصل الأول لنظريات السلطة والدولة منذ القرن الثالث عشر، بما يسمح بتتبع الجذور الأولى للتفكير السياسي الوسيط وتحولاتهن أما الفصل الثاني، فيتناول بؤادر الحداثة في الفكر السياسي، مركّزًا على لحظات الانفصال التدريجي عن التصورات اللاهوتية التقليدية، ويعالج الفصل الثالث الأسس الأنوارية للديمقراطية، من خلال إبراز الرهانات الفلسفية والمؤسسية التي صاحبت تشكّلها، فيما خُصّص الفصل الرابع والأخير لمناقشة إشكاليات الدولة والحرية والديمقراطية، في أفق رصد توتراتها النظرية وحدود تفاعلها في الفكر السياسي الحديث. وفيما يلي عرض لأبرز القضايا والأفكار التي تضمنتها هذه الفصول:

دار رحى الفصل الأول حول نظريات السلطة والدولة منذ القرن الثالث عشر، حيث استُهلّ النقاش بتتبع الصراع الذي نشب بين السلطتين الملكية والبابوية، باعتباره لحظة مفصلية في تاريخ تشكّل السلطة السياسية في الغرب،



## تاريخ الفكر السياسي من الأكوييني إلى ماكس فيبر

إذ أسهم هذا الصراع في إرساء قدر من الاستقلال النسبي للسلطة الدينية من جهة، وفي إضفاء شرعية على السلطة السياسية خارج الدائرة الكنسية من جهة أخرى، بما مهّد لتحولات عميقة في تصور مصدر السلطة وحدودها، وفي هذا السياق، يعود الكتاب إلى فكر طوماس الأكوييني، الذي عُرف بدفاعه عن موقع الكنيسة في علاقتها بالسلطة الزمنية، مع سعيه في الآن ذاته إلى بناء تصور عقلاني للسلطة السياسية لا ينفصل كليًا عن المرجعية اللاهوتية، حيث اكتسبت تعاليمه، بفعل هذا التوازن، طابعًا معياريًا جعلها مرجعية رسمية في مسارات التكوين اللاهوتي، خاصة داخل التعليم الكنسي الموجه لرجال الدين.

انعكس السعي إلى التوفيق بين العقل والعقيدة على النزاع الحاد الذي عرفته أوروبا خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر، ولا سيما في إطار الصراع بين البابوية والإمبراطورية، حيث تمحور التدافع حول تحديد مجال اختصاص كل من السلطتين الروحية والزمنية وحدود نفوذهما، وتبلور ضمن هذا السجال، اختلاف جوهري في التصورات الفلسفية-اللاهوتية؛ فعلى خلاف أوغسطينوس، الذي جعل الإيمان أساس الفضيلة ومصدرها الأول، آمن طوماس الأكوييني بإمكانية قيام شراكة بين العقل والإيمان في تحقيق الفضيلة، معتبرًا أن العقل البشري قادر، في حدوده الطبيعية، على إدراك مبادئ الخير والعدل، دون أن ينفي الحاجة إلى الوحي باعتباره أفقًا مكملًا لا نقيضًا.

يتبلور تصور طوماس الأكوييني للسياسة، في امتداد هذا السجال المتعلق بالتوفيق بين العقل والإيمان وما أفرزه من إعادة رسم لحدود السلطتين الروحية والزمنية، بوصفه أحد المداخل الأساسية لفهم التحول في معنى «السياسي» خلال العصر الوسيط المتأخر، ففي ظل هذا السياق، بدأ المفهوم السياسي يقترب من دلالاته الحديثة، مع انتقال تدريجي من ثنائية القوى الروحية والقوى الزمنية إلى ثنائية الدين والسياسة، بما يعكس محاولة عقلنة السلطة دون نزعها كليًا من أفقها اللاهوتي.



## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

لا تُفهم السلطة عند الأكويني، انطلاقًا من هذا الأساس، باعتبارها مجرد امتداد للسلطة الدينية، بل كضرورة نابعة من الطبيعة الاجتماعية للإنسان وعجزه عن العيش في عزلة عن غيره، ومن ثمّة، فإن التفكير في السلطة يستدعي بالضرورة التفكير في أنماط الحكم وتصنيفاتها، وفي هذا الإطار، لا يعتمد الأكويني معيار عدد الحكّام، بل يجعل الغاية التي يسعى إليها كل نظام أساسًا لتصنيف والتقييم، ووفق هذا المنظور الغائي، ترتبط الملكية والأرستقراطية بالفضيلة، مع تمييز في المقاصد؛ إذ تهدف الأولى إلى تحقيق الوحدة، بينما تروم الثانية إرساء العدالة التوزيعية، وفي المقابل، تتأسس الأوليغارشية على الثروة، فيما تقوم الديمقراطية على الحرية، وهو ما يبرز أن جوهر الحكم لا يُقاس بشكله، بل بالمبدأ القيمي الذي يوجّه ممارسته.

إذا كان موقف طوماس الأكويني قائمًا على التوفيق بين العقل والعقيدة، فإن الكاتبين يستحضران دانتي أليغييري بوصفه نموذجًا لاتجاه مغاير، يقوم على إقرار أولوية السلطة الزمنية على السلطة الروحية، ففي تصوره، لا تستمد السلطة السياسية مشروعيتها من الكنيسة، بل من غاياتها الدنيوية المرتبطة بتحقيق النظام والسلم في العالم الأرضي، بما يؤسس لفصل وظيفي بين المجالين دون إنكار للتعدد في مراتب الغايات.

يذهب مارسيليوس دي بادوا خطوة أبعد في هذا المسار، إذ يبتدع تصورًا للعلاقة بين الديني والسياسي يقوم على إقصاء الكنيسة عن الدولة، لا العكس، بحيث تُعاد صياغة حضورها داخل المجال السياسي باعتبارها مؤسسة خاضعة للقانون المدني لا سلطة تعلو عليه، وبهذا المعنى، لا تُدار الدولة من قبل الكنيسة، بل تُدمج الكنيسة في إطار الدولة، بما يمثل قطيعة واضحة مع التصورات الكنسية التقليدية، ويشكّل إحدى اللبّات المبكرة في تشكّل فكرة السيادة الزمنية المستقلة.

يأتي تناول موقف دانتي أليغييري بعد أن أصبح الإنتاج الفكري لديه، منذ سنة 1302، مركزًا على الدفاع عن استقلالية السلطة السياسية عن سلطة الكنيسة، متجاوزًا بذلك التوفيق الذي سعى إليه الأكويني، ومختلفًا عن تصور مارسيليوس دي بادوا الذي يعيد دمج الكنيسة داخل الدولة، وفي هذا الإطار، شدد دانتي على ضرورة إقرار



## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

سلطة الإمبراطورية، التي اعتبرها القوة الوحيدة القادرة على تصفية أجواء الحرب المستمرة التي لم تكن تعيشها إيطاليا وحدها، بل كافة البلدان الأوروبية، وقد صاغ هذا التصور وفق مقاربة عقلانية-طبيعية في آن واحد، إذ اعتبر أن مصدر السلطة ينبع من الضرورة الاجتماعية للإنسانية جمعاء، ومن الهدف الأعلى المتمثل في تحقيق السعادة العامة، بما يعكس توجهًا عقليًا لتأسيس سلطة سياسية مستقلة وفعّالة، قادرة على تنظيم المجتمع وإرساء النظام، دون الاعتماد على المرجعية الكنسية التقليدية.

أما مارسيلْيوس دي بادوا، فقد عُرض لعقوبة الحرمان من الكنيسة من قبل البابوية، فكرّس بعدها جهوده للدفاع عن أحقية السلطة الزمنية في الاستقلال عن السلطة الروحية للبابا، وشرعية سلطة الإمبراطور على كافة ممثلي الكنيسة داخل نطاق الإمبراطورية السياسي، ويصفه المؤلفان بأنه أحد أبرز منظّري الحركة الكاليكانية، التي نمت أساسًا في فرنسا، والتي ركزت على استقلال الكنائس الوطنية عن روما، ومنح الملوك سلطة تعيين رجال الكنيسة داخل حدود أراضيهم، وكذلك التصرف في مداخلها، وبهذا المعنى، يمثل مارسيلْيوس مرحلة حاسمة في تطور الفكر السياسي الوسيط، حيث تتحوّل العلاقة بين السلطة الدينية والزمنية من جدل ثنائي إلى تأسيس مبدأ السيادة الزمنية المستقلة، وهو ما سيمثل لاحقًا قاعدة للفكر السياسي الحديث حول الدولة والحرية.

تناول الفصل الثاني بؤادر الحداثة في الفكر السياسي، انطلاقًا مما دَوّنه طوماس مور من خلال كتابه «اليوتوبيا»، حيث قدم فيه تصورًا لمجتمع يسعى إلى توحيد كل شيء، بدءًا بالسياسة وانتهاءً بالفضاء العام والخاص. وقد اعتُبرت هذه اليوتوبيا محاولة لحل المشكلات التي تواجه المجتمع، وقد كتبها مور في فترة انتقالية اتسمت بظهور حركة إصلاح ديني قوية وهزات اجتماعية وسياسية عميقة، وُصفت بأنها فترة الهدوء التي سبقت العاصفة.

من خلال أسطر هذا الكتاب، عرج المؤلفان على تعريف ما يُصطلح عليه بـ«اليوتوبيا»، التي اشتهرت عندما جعلها الكاتب الإنجليزي طوماس مور عنوانًا لكتابه «جزيرة يوتوبيا» الذي ألفه سنة 1516، ويأتي هذا التعريف متسقًا مع ما تم عرضه سابقًا حول بؤادر الحداثة في الفكر السياسي، إذ يتضمن الكتاب نقدًا للحكم المطلق في ذلك



## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

العهد، ويجسد محاولة مور تقديم نموذج مجتمع متكامل يواكب التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها فترة انتقالية اتسمت بظهور حركة إصلاح ديني وهزات عميقة في بنية المجتمعات الأوروبية.

تظلّ اليوتوبيا، في هذا السياق، تصورًا فلسفيًا يسعى إلى تحقيق انسجام الإنسان مع نفسه والآخرين ومع مجتمعه، متجاوزةً كونه مجرد علم للمستقبل أو تنبؤًا بما سيكون. فهي، كما يبرز الكتاب، تهدف أولاً إلى نقد الواقع القائم والتأسيس لنموذج جديد يختلف عن السابق، من خلال إعادة التفكير في التغيير الجذري للعالم بدل الاكتفاء بالإصلاح الجزئي، مع تجنّب الحلول السريعة والمباشرة، ويعكس هذا التوجه ضرورة التفكير العميق الذي يمكن من صياغة حلول تتوافق بشكل أفضل مع القيم الإنسانية المثلى، ما يوضح البعد الأخلاقي والسياسي لليوتوبيا بوصفها أداة نقدية ورؤية في الفكر السياسي المبكر.

على الرغم من أن اليوتوبيا تدّعي ضمان الحقوق والحريات، إلا أنها لم تسلم من فرض قيود على الحرية، رغم ادعاءات أصحابها بأن الهدف هو تحرير المواطنين. إذ كثيرًا ما أقرّ كتاب اليوتوبيا قوانين تحدد نمط السلوك المقبول، وأوجدوا آليات رقابية تشمل الملوك والقضاة والسجون، ما يبرز التوتر الكامن بين الطموح إلى مجتمع مثالي وضرورة فرض الانضباط الاجتماعي للحفاظ على هذا النموذج، ويعكس محدودية قدرة التصور اليوتوبي على التوفيق الكامل بين الحرية الفردية ومتطلبات النظام العام.

يقود هذا النقاش حول الحقوق والحريات وتقييدها إلى ما أورده الكتاب حول رصد تطور تاريخ الفكر السياسي مع إيتيان دي لابويس من خلال كتابه «مقالة في العبودية المختارة». وفي هذا الصدد، يشير الكاتبان إلى أن هناك شبه إجماع بين المؤرخين على أن القرن السادس عشر شكّل بداية انتعاش السياسة بامتياز، حيث استعيدت السياسة بمضمونها الذي كان يشتهيه سقراط وأفلاطون، أي بوصفها اهتمامًا بالشأن العام والسعي نحو إقامة مجتمعات حديثة وأنظمة سياسية مغايرة لتلك القائمة، ما يوضح التحول التدريجي من التصورات اليوتوبية الفردية إلى التفكير السياسي الأكثر منهجية وواقعية في معالجة قضايا السلطة والحرية.



## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

هكذا، برزت في تلك الفترة عدة محاولات تغييرية، بعضها ركز على مدخل الإصلاح الديني، في حين شرع العلم والعلماء في فتح باراديجمات جديدة للنظر إلى العالم من نافذة مغايرة لتلك التي كانت تقدمها الكنيسة ونظام الحكم المطلق، وقد شكّلت هذه التحولات المركّبة، المتمثلة في الدين والسياسة والعلم، السياق الفكري والاجتماعي الذي عاشه إيتيان دي لا بويسي، وأسهمت بلا شك في تشكيل وعيه ومخيلته حول قضايا الحرية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وجعلته مدرّكاً للانزياحات بين السلطة والحق، ومهيأً لتطوير رؤية نقدية تجاه المؤسسات القائمة وأساليب ممارستها للسلطة، بما يمهّد لتأسيس منطلقاته الفكرية في فهم الحرية الفردية والجماعية داخل مجتمع سياسي حديث.

سلك إيتيان دي لا بويسي منهجاً مغايراً في التحليل، محاولاً الابتعاد عن العوامل الخارجية التي تجعل الفرد خاضعاً ومستكيناً، مثل قوة وسلطة الحاكم، مفضلاً البحث في النوازع الداخلية للنفس البشرية. وجاء هذا التوجه بهدف إيجاد أجوبة عن أسباب خضوع الإنسان للاستبداد طوعية، وهو ما أبرز الإشكالية البحثية لديه حين صاغها قائلاً: «فأما الآن، فلست أبتغي شيئاً إلا أن أفهم كيف أمكن لهذا العدد من الناس، من البلدان، من المدن، من الأمم أن يحتملوا أحياناً طاغية واحداً لا يملك من السلطان إلا ما أعطوه، ولا القدرة على الأذى إلا بقدر احتمالهم الأذى منه». ويعكس هذا المنحى التحليلي تركيزه على العوامل النفسية والاجتماعية التي تشكل أرضية طوعية للاستبداد، وهو ما يميّز مساهمته في تطور الفكر السياسي المبكر نحو فهم الحرية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم من منظور داخلي للنفس الإنسانية، لا مجرد فرض خارجي للسلطة.

أما عن سؤال الحرية لدى دي لا بويسي، ركّز الكاتبان على أن البحث عن الحرية في «المقالة» يعبر عن البحث عن الحرية داخل الحرية نفسها، وهو تصور لم يأت من فراغ، بل من وحي إدراكه العميق للأهمية الكبرى التي أولاها لقضية الحرية، وقد بدا الأمر وكأنه يجيز عنوانه كتابه بـ«دفاعاً عن الحرية»، غير أن دي لا بويسي اختار أن يدافع عنها عبر كشف المعوقات التي تحول دون تحقيقها، وإبراز الأسباب التي تُعيقها، ويُشير الكاتبان إلى أن تحليله للحرية لم ينطلق من حالة فراغ أو بعيداً عن الفلسفة والعلم السياسي، بل استند إلى أهم المقاربات التي تبين مظاهر



## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

حرية الإنسان، وتوضح أطر الطغيان وأسس انتشاره، ما يمنح عمله طابعًا منهجيًا نقديًا وفلسفيًا متقدمًا في دراسة العلاقة بين الحرية والسلطة.

نظرًا لأن النقاش يتعلق بالعلاقة بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية، فإنه لا يمكن إغفال دور مارتن لوتر وجون كالفن في سياق الإصلاح الديني. فقد تحدى لوتر الكنيسة بأفكاره، مما عرضه للعديد من الصعوبات، إذ سعى إلى تحقيق استقلالية السلطة الدينية عن النفوذ الكنسي. ومع ذلك، يبقى لوتر غير مفصول عن كالفن، الذي أخذ الإصلاح الديني الذي انطلق من لوتر وأضاف إليه أبعادًا منهجية ولاهوتية جديدة، ما مكّن الكالفينية من ترسيخ تأثير الإصلاح خارج إطار المبادئ التي وضعها لوتر.

في البداية، عقد لوتر آماله في أن تصلح الكنيسة حالها من تلقاء نفسها، إلا أن التجربة سرعان ما أظهرت استحالة قيامها بهذا الدور الصغير الذي توقعه، نظرًا لما عرفته ممارستها التاريخية من الزهو والسمو والطموح نحو الهيمنة على مختلف جوانب الحياة. لذلك، لجأ هذا المصلح إلى السلطة الدنيوية كوسيلة لمعالجة تجاوزات الكنيسة، مستعينًا بالأمراء الزمنيين للحد من نفوذها وسيطرتها، بما يعكس تحولًا مهمًا في العلاقة بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية، ورؤية عملية لاستقلالية الدولة في ضبط مؤسسات المجتمع الديني.

أما كالفن، فقد توجه نحو إصلاح المجتمع من منظور ديني وسياسي متكامل، إذ رأى أن المجتمع الديني يشبه نظامًا قائمًا على المشاركة الحرة، يُحكم بالإقناع لا بالقوة، ولكنه لا يمكن أن يستمر إلا إذا ارتكز على بناء سلطوي قوي يؤمن الترابط والتضامن الجماعي، ويؤكد كالفن أن «مجتمع الكنيسة – بدون إعادة البابا – يجب أن تحكمه جماعة قيادة قوية»، مشددًا على أن تأثير الكنيسة على الأفراد يفرض عليهم الالتزام بمتطلبات النظام والانضباط، فضلًا عن معايير الفضيلة المدنية، بحيث تضمن هذه السياسة أن يكون الفرد عضوًا صالحًا في المجتمع، وفي الوقت نفسه مؤمنًا قويًا وملتزمًا.



## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

نظر لوثر إلى الدولة باعتبارها كيانًا لا ينبغي أن تستخدم سلطتها للتدخل في تعاليم الكنيسة أو لإقرار قوانين النفس، وعلى عكس أوغسطينوس، الذي لم يرَ الدولة إلا بوصفها وسيلة لحفظ النظام وجزءًا من مدينة الأرض الفاسدة، اعتبر لوثر الدولة مساهمًا ضروريًا في تمكين الأفراد من نيل الحرية من سلطة الكنيسة الكاثوليكية، بما يتيح إعادة ضبط العلاقة بين السلطة الزمنية والدينية ويضمن استقلالية الفرد أمام التسلط الروحي.

ننتقل مع المؤلفين إلى نيكولا مكيافيلي، الذي رأى أن الضرورة تشكل قاعدة للواقعية السياسية، محاولة إيجاد مخارج لواقع كانت فيه السياسة والدين متشابكين بشكل وثيق، مع بدايات محاولات لفصل هذين المجالين، ففي ذلك الوقت، كان الفاتيكان لا يزال يستشهد بأقوال البابا إينوسنت الثالث والبابا بونيفيس الثامن لدعم مطالبه بالهيمنة على العالم، لكن التآكل التدريجي للنظام القديم أصبح واضحًا، ما دفع مكيافيلي إلى تبني مقاربات عملية تركز على القوة والضرورة، مع السعي لفهم طبيعة السلطة واستراتيجيات حكمها بعيدًا عن المرجعية الدينية التقليدية.

في كتابه «الأمير»، تناول مكيافيلي فن الحكم على وجه العموم، وبالأخص ممارسة السلطة في أصعب الظروف، وتلك التي تنشأ عند تأسيس دولة باستخدام القوة، ويشير بذلك إلى أن الكتاب موجه أساسًا للأمرء الذين يحكمون إمارات غير مستقرة أو يواجهون مشكلات خارجية، وليس المستقرين في حكمهم، وبين مكيافيلي منذ البداية أن نصائحه تتجه بالأساس إلى الأمير الذي يفتقر الخبرة اللازمة للتعامل مع القضايا الطارئة، مع توضيح هدفه الأكبر المتمثل في إنقاذ إيطاليا وإخراجها من خراب الكنيسة التي زرعت الفتنة وقسمت البلاد، مؤكدًا على العلاقة الوثيقة بين الواقعية السياسية والضرورة العملية في إدارة السلطة.

حمل مكيافيلي الكنسية مسؤولية فشل توحيد إيطاليا، معتبرًا أن السلطة البابوية تمثل رواسب خطيرة من ماضٍ يجب على كل رجل سياسة حدathi أن يقطع معها. ورأى أن سلطة البابوية أصبحت أكثر شراسة وأشد خطرًا على مستقبل البلاد، ما عزز موقفه الرافض لتدخل الكنيسة في الشؤون السياسية. وقد عمّق مكيافيلي هذا الموقف في



## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

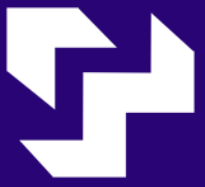
كتابه «المطارحات»، حيث عبّر عن آرائه بصراحة أكبر وعمق أوسع، مؤكدًا الحاجة إلى تأسيس سياسات قائمة على الواقعية والضرورة العملية بعيدًا عن الهيمنة الكنسية.

بعد مكيافيلي، برز طوماس هوبز كأحد أبرز منظري فكرة العقد الاجتماعي، إذ يُعتبر من الفلاسفة المدافعين عن فكرة الحكم المطلق، ومن أهم المفكرين الذين تناولوا مسألة الدولة القوية، ويُعد من مؤسسي النظرية السياسية الحديثة التي تستند إلى العقد الاجتماعي لتبرير نمط معين من الحكم.

امتاز هوبز بروح عقلانية واضحة، ما مكنه من صياغة نظرية الدولة بعيدًا عن تأثير التقاليد، والوحي، والحق الإلهي للملوك، والتأويل الكنسي، أو أي من العناصر الأخرى في الإطار النظري المعقد للقرون الوسطى، ويرجع ذلك إلى تصور هوبز للطبيعة البشرية على أنها بطبيعتها شريرة ومتنافسة، ومن ثم، فإن الوسيلة الوحيدة لتأسيس سلطة مشتركة قادرة على حماية البشر وتحقيق الأمن، هي توجيه كل قوى الأفراد وقدراتهم نحو شخص واحد أو هيئة محددة.

عني الفصل الثالث، بتناول الأسس الأنوارية للديمقراطية في سياق ما يُعرف بـ"عصر الأنوار"، مع التركيز على أبرز فلاسفة هذا التيار، من بينهم جون لوك، مونتيسكو، جان جاك روسو، وكانط، الذين ساهموا في بلورة مفاهيم الحرية، الفصل بين السلطات، وحقوق الإنسان، ويُعد جون لوك من أبرز منظري العقد الاجتماعي، إذ أكد على أن "كل الناس يولدون أحرارًا"، وهو المبدأ الذي شكل أساسًا لفكره السياسي والفلسفي، حيث تناولت كتاباته التسامح الديني، والحكم المدني، وضرورة وجود سلطة سياسية قائمة على رضا الأفراد، ما يعكس رؤيته لدولة مدنية تحمي الحقوق الطبيعية وتوازن بين حرية الفرد وسلطة الحكومة.

عُرف لوك بمعارضته الشديدة للحكم المطلق، مؤكدًا أن السلطة المطلقة لا ترفع من قيمة الإنسان، بل على العكس، فإن أكثر البشر بدائية لا يصبح أفضل بمجرد توليه السلطة، لا سيما إذا استغل الدين لتبرير تصرفاته تجاه رعاياه، فالحاكم المطلق، وفق لوك، لا يمكنه أن يوفر رعاية حقيقية للمجتمع، وربط لوك فكرة العقد



## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

الاجتماعي بحماية الملكية الخاصة، إذ يسعى الأفراد، عند تأسيس مجتمع مدني، إلى أن تحظى ممتلكاتهم بالأمان والاستقرار. ومن ثم، فهم بحاجة إلى سلطة مكلفة بحل النزاعات التي قد تنشأ بينهم. ويُعد أول عمل يقوم به الناس عند تكوين مجتمع مدني هو إنشاء سلطة تشريعية تمنحها القدرة على وضع قوانين تُلزم الجميع؟، ورفع لوك من مكانة القانون، بوصفه وسيلة لتنظيم الحياة المدنية وضمان الحرية، مؤكدًا أنه حيثما يغيب القانون، لا وجود للحرية، وبذلك، تصبح السلطة التشريعية، في نظره، مقدسة وضرورية لأنها تميز بين حالة الطبيعة وحالة المجتمع المدني، وتضمن الحرية من خلال قوانينها المنظمة.

من جانب آخر، أفاد هوبز بأن خلاص النفوس ليس من اختصاص الحاكم المدني أو أي فرد آخر، وهو ما يتقاطع مع منظور لوك القائل بأن الحاكم ليس مفوضًا من الله لخلاص نفوس البشر، إذ لم يمنح الله أي إنسان سلطة فرض الدين على الآخرين بالقوة، فالمهمة الأساسية للحاكم المدني، وفق هوبز، تتمثل في "تطبيق القوانين بلا استثناء"، بحيث يكون تطبيقه للسلطة عادلاً وغير متحيز، كالموت الذي لا يميز بين أحد، مما يضمن النظام والاستقرار في المجتمع دون التدخل في شؤون الإيمان أو الضمير الشخصي.

كان للوي دي سيكندا مونتيסקو نظرية تختلف تمامًا عن نظرية هوبز بشأن حالة الطبيعة، فقد اعتبر أن الخوف الذي هيمن على حالة الطبيعة وفق هوبز ليس حقيقيًا، إذ إن الناس لم يعرفوا الخوف إلا في إطار المجتمع، ومن وجهة نظره، يدفع الخوف الناس إلى التآلف وليس العكس، بل قد يجدون في التقارب لذة طبيعية تشبه ما يحدث بين الحيوانات من نفس النوع، ومع تكوين المجتمع، يفقد الأفراد الإحساس بضعفهم، وتنتهي المساواة بينهم، فتبدأ النزاعات والحروب، إذ يدرك كل مجتمع قوته، مما يخلق حالة حرب دائمة بين الأمم، وبدخل كل مجتمع، يبدأ الأفراد تدريجيًا بإدراك قوتهم والسعي إلى التمايز، ما يؤدي إلى نشوء صراعات داخلية بينهم. وهاتان الحالتان — حالة الحرب بين الأمم والصراعات داخل المجتمعات — تشكلان، بحسب مونتيסקو، الأساس الذي تؤسس عليه القوانين الوضعية، وكذلك القواعد التي تنظم العلاقات بين المجتمعات المختلفة.



## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

بالانتقال إلى جان جاك روسو، عرف بمحاولته الإجابة عن السؤال المحوري: ما الذي يجعل من شعب ما شعبًا؟ وقد ركز في جل كتاباته على معالجة إشكاليته الأساسية المتمثلة في أن الإنسان وُلد حرًا لكنه يزرع في الأغلال، وأنه وُلد خيرًا لكنه قد يتحول إلى الشر نتيجة مؤسساته الاجتماعية والسياسية، وشكّلت هذه الرؤى الأساس لفهمه للعلاقة بين الفرد والمجتمع، ولتطوير نظرية العقد الاجتماعي التي تهدف إلى تأسيس مجتمع يحمي الحرية والفضيلة الطبيعية للإنسان.

يصف روسو الإنسان في حالة الطبيعة بأنه كان قويًا من جهة وضعيفا مقارنة بالحيوانات الأخرى من جهة أخرى، لكنه كان أكثر تنظيمًا منها، وفي هذه الحالة، لم يكن الإنسان يميز بين الخير والشر، ولم يكن كائنًا أخلاقيًا بالكامل، ومن هنا، ينبع العقد الاجتماعي، الذي يهدف إلى أن يضع كل فرد نفسه في شراكة مع الجميع، بحيث تخضع جميع قواه لإرادة عامة تمثل المجتمع ككل. ويصبح كل عضو جزءًا لا يتجزأ من الجسم الاجتماعي، بما يضمن التكافؤ والتعاون بين الأفراد في إطار سلطة مشتركة تعزز الحرية والمسؤولية الجماعية.

فطن أغلب فلاسفة العقد الاجتماعي، وفلاسفة الأنوار على وجه الخصوص، إلى أهمية الاقتران بين الدين والأخلاق في علاقتهما بالسياسة وتنظيم المجال العام، نظرًا لأن كلاهما يشير إلى أوامر متعالية ومطلقة تهدف إلى توجيه السلوك الفردي والجماعي.

ركز كانط على تحرير الفضاء العام، مؤكدًا أن الطبيعة لا تتحمل الذنب عن فعل الخير أو الشر، بل إن الإنسان هو المسؤول عن كليهما من خلال الحرية الكامنة فيه، فحرية المشيئة لدى كانط هي صفة طبيعية مميزة للإنسان، بحيث "لا يمكن أن يُجبر على القيام بفعل ما إلا إذا قبل به طواعية"، ويصبح القانون الأخلاقي، وفق كانط، حكمًا للعقل بحد ذاته، ومن يلتزم به عن قناعة يصبح بذلك خيرًا أخلاقيًا.

خصص الفصل الرابع للحديث عن الثالث السياسي الأساسي: الدولة، الحرية، والديمقراطية، ذلك الثالث الذي يظل في حالة تفاعل مستمر من خلال سجلات فكرية تتغلب فيها فكرة على أخرى في أحيان كثيرة، ومن هذا



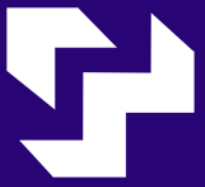
## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

المنطلق، استعرض الكاتبان في هذا الفصل مجموعة من الفلاسفة الذين تناولت كتاباتهم وتنظيراتهم مفاهيم الدولة والحرية والديمقراطية، موضحين التباينات والارتباطات بينها في سياق تطور الفكر السياسي الحديث.

ذهب بنيامين كونستان إلى مسلك غير مسبوق في التمييز بين أنواع الحرية، حيث صنفها إلى نوعين: حرية القدامى وحرية المحدثين، ورأى أن النظام البرلماني الذي نشأ في فرنسا بعد الثورة كان جديدًا كليًا، بحيث لم يكن بإمكان الأجيال السابقة إدراكه أو الشعور بضرورته. وقد انبنى هذا النظام على مجموعة من الحقوق الأساسية، منها حق كل فرد في ألا يخضع إلا للقوانين، وألا يُوقف أو يُسجن أو يُقتل أو يُعذب. كما شمل الحق في التعبير عن الرأي، واختيار المهنة، والاستمتاع بالملكية، والتنقل بحرية دون الحاجة إلى ترخيص من أحد.

يرى منظر الليبرالية الفرنسية بنيامين كونستان، في سياق العلاقة بين الحرية والدولة، أن النظام الذي يحقق أكبر قدر من الحرية من خلال هذا التزاوج مع الدستور هو الملكية الدستورية، حيث تضمن الفصل بين السلطات ويكون الملك خارج الصراعات الحزبية والفئوية، مما يتيح استقرار النظام وحماية الحقوق الفردية، ومع ذلك، لا يستبعد كونستان الجمهورية الدستورية، شريطة أن تكون مقيدة بالدستور، إذ يرى أن الفارق بين الملكية الدستورية والجمهورية الدستورية يكمن أساسًا في الشكل وليس في الجوهر، ما يترك الحرية والدستور كعاملين أساسيين لضمان سير النظام السياسي بشكل متوازن وعادل.

استعرض الكاتبان موقف جورج فيلهلم فريدريك هيغل من الدولة، معتبرين إياها جوهرًا، حيث يعرفها هيغل على أنها الفكرة الأخلاقية الموضوعية التي تتحقق، أي الروح الأخلاقية بصفاتها إرادة جوهرية تتجلى بوضوح لذاتها، تعرف ذاتها، وتفكر بذاتها، وتنجز ما تعرفه لأنها تعرفه، إذ يرى هيغل أن الدولة المثالية قد تجسدت في الملكية البروسية، التي كانت ملكية دستورية، إلا أن الأمر أكثر تعقيدًا من مجرد شكل الملكية، إذ كان هيغل يولي أهمية قصوى للمفهوم، مؤكدًا أن دراسة الدولة ينبغي أن تبدأ من المنظور المفاهيمي قبل تناولها من الناحية الإمبريقية والتطبيقية.



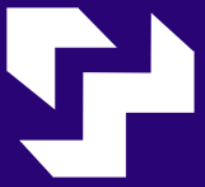
## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

بالانتقال إلى كارل ماركس، فقد أعطى الأولوية للمجتمع المدني على الدولة السياسية، معتبراً أن تحليل الدولة لا يمكن فصله عن علاقات الإنتاج والبنى الاقتصادية التي تحدد طبيعة المجتمع، ويُنظر في الفكر الماركسي إلى دراسة الدولة على أنها بحث عن نقيض الفكرة داخل الفكرة نفسها، إذ يظل الاهتمام المباشر بالدولة في الكلاسيكيات الماركسية محدوداً نسبياً مقارنة بالتركيز على المجتمع المدني والاقتصاد كأساس لفهم السلطة والعلاقات السياسية.

يقدم ماركس علاقة الدولة بالمجتمع في أوجه متعددة، محافظاً دائماً على بنية نقدية يقظة، حيث يماثل الدولة بالمجتمع ويؤكد بوضوح أن "الدولة هي تنظيم المجتمع"، ويقصد بذلك أن الدولة تمثل الخلاصة الرسمية للمجتمع، أي التعبير الرسمي عن بنيته وعلاقاته، ففي رسائله، يوضح ماركس هذه الرؤية بدقة، مشيراً إلى أنه بالاطلاع على أي مجتمع مدني يمكن استنتاج وجود دولة سياسية، إذ إن الدولة ليست إلا تجسيداً رسمياً للمجتمع المدني وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية.

تطرق المؤلفان إلى الفيلسوف ألكسيس دي توكفيل من زاوية نظريته للتاريخ والاجتماع السياسي في خدمة الإنسان، فإذا كان تركيز بنيامين كونستان قد انصب على الحرية والدستورانية كأساس لتعريف الديمقراطية الحديثة، فقد جعل دي توكفيل المساواة المعيار الأساسي لتعريف المجتمع الديمقراطي، فالديمقراطية بالنسبة له هي مزيج متوازن بين الحرية الفردية والمساواة، حيث يساهم كلا المبدأين في صياغة بنية اجتماعية وسياسية تحمي حقوق الأفراد وتكفل المشاركة الفعالة في الحياة العامة.

يرى دي توكفيل من زاوية نظريته للتاريخ والاجتماع السياسي في خدمة الإنسان، فإذا كان تركيز بنيامين كونستان قد انصب على الحرية والدستورانية كأساس لتعريف الديمقراطية الحديثة، فقد جعل دي توكفيل المساواة المعيار الأساسي لتعريف المجتمع الديمقراطي. فالديمقراطية بالنسبة له هي مزيج متوازن بين الحرية الفردية



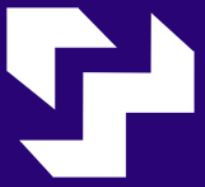
## تاريخ الفكر السياسي من الأكويني إلى ماكس فيبر

والمساواة، حيث يساهم كلا المبدئين في صياغة بنية اجتماعية وسياسية تحمي حقوق الأفراد وتكفل المشاركة الفعالة في الحياة العامة.

يعتبر دي توكفيل أن الحرية في المجتمعات الديمقراطية لا تمثل المطلب الأساسي دائمًا، إذ إن نتائجها لا تظهر بشكل مباشر، بينما تظهر نتائج المساواة بوضوح ملموس، ويرى أن المساواة شغف لا حدود له، يدفع الأفراد إلى السعي لأن يصبحوا متساوين، وقد يدفع الضعفاء أحيانًا إلى محاولة إنزال الأقوياء إلى مستواهم، ما يؤدي أحيانًا إلى العزلة والانحطاط. ويعكس هذا التوازن الهش بين الحرية الفردية والسعي وراء المساواة أحد التحديات الجوهرية التي تواجه المجتمعات الديمقراطية.

ينظر دي توكفيل إلى النظام الديمقراطي كنمط حكم يرتكز على مشاركة الشعب ويقوم على أساس "المساواة في الحقوق، والمساواة أمام القانون، واستقلالية الفرد، والحرية الكاملة، والمسؤولية". ويؤكد أن الديمقراطية تجمع بين الحرية والمساواة، إلا أن الحرية تحتل مكانة أولية باعتبارها حقًا طبيعيًا، في حين أن المساواة صعبة التحقيق، لكنها تترك آثارًا واضحة على النظام السياسي، مما يجعل التوازن بينهما محور الاهتمام لضمان استقرار الديمقراطية واستمراريتها.

بالانتقال إلى دراسة الدولة عند ماكس فيبر، نجد أن تحليله يركّز على محورية مفهوم العقلانية ومسار العلمنة في تطور الدولة الحديثة، فقد ربط فيبر بين الدولة الحديثة والعقلانية، معتبرًا أن الدولة الأوروبية الحديثة كانت المثال الأبرز الذي جعل من العقلانية القيمة الأساسية في إدارة الشؤون السياسية، وفي هذا السياق، يرى فيبر أن الدولة الحديثة يمكن تعريفها بأنها تجسيد "العقلانية التامة الشاملة"، بما يجعلها نموذجًا يُحتذى به لبقية الكيانات السياسية الأخرى، حيث تتجلى القدرة على التنظيم المؤسسي، وضبط السلطة، وتطبيق القوانين بطريقة عقلانية ومنهجية.



## تاريخ الفكر السياسي من الأكوييني إلى ماكس فيبر

أما فيما يتعلق بمسار الدولة العلمنة، فيذهب أوليفييه تشانين إلى أن ماكس فيبر هو أول عالم اجتماع يقترح نظرية شاملة للعلمنة، ويقوم نموذج العلمنة الفيبري على ثلاثة عناصر أساسية: التمايز، والعقلنة، والعولمة، وتشير هذه العناصر إلى فصل المجالات السياسية والاقتصادية عن المجال الديني، وتطور الاهتمامات العقلانية التي تحل محل الاهتمامات الدينية، وتحويل الاهتمام بالخوارق إلى التركيز على شؤون هذا العالم. وفي ظل صيرورة العقلنة، تتشكل العديد من الارتباطات والعلاقات المؤسسية التي تعيد تنظيم السلطة والعلاقات الاجتماعية بما يتوافق مع مبادئ الدولة الحديثة.

يقدم كتاب «تاريخ الفكر السياسي من الأكوييني إلى ماكس فيبر» قراءة شاملة لمسار الفكر السياسي الغربي من القرون الوسطى حتى الحداثة، مسلطاً الضوء على التحولات الجوهرية في علاقة السلطة بالدين، والدولة بالفرد، والحرية بالسلطة، من خلال استعراض تحولات مفاهيم الدولة، العقد الاجتماعي، الحرية، والديمقراطية، يبرهن المؤلفان على أن الفكر السياسي ليس مجرد تراكم معرفي ثابت، بل مسار ديناميكي متفاعل مع السياقات التاريخية والاجتماعية والفلسفية، كما يظهر من خلال دراسة الأكوييني، ومور، ومكيافيلي، وصولاً إلى روسو، كونستان، ودي توكفيل، أن السؤال عن الحرية، العدل، والديمقراطية ظل محوراً أساسياً للنقاشات الفكرية عبر العصور، متغيراً في أدواته ومقارباته لكنه محافظ على جوهره النقدي، ويختتم الكتاب بفهم الدولة الحديثة وفق ماكس فيبر، حيث تتجلى العقلانية والعلمنة كقيم أساسية لضمان تنظيم السلطة والمجتمع، مما يربط بين التطورات التاريخية للفكر السياسي وتحولات الدولة المعاصرة، بهذا المعنى، يشكل العمل مرجعاً لا غنى عنه لكل من يسعى إلى فهم تعقيدات الفكر السياسي الغربي ومسارات تطوره، مسلطاً الضوء على الجذور الفلسفية والقيمية التي أسست للديمقراطيات الحديثة.